سسيولوجية المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العراق

الباحثة: أديان مهدي عبد الصاحب
Adyan342@gmail.com
أ.د. زينب محمد صالح
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات / قسم الاجتماع

الملخص:-

خلصت الدراسة إلى أن تعزيز الوعي المجتمعي يُعد أمرًا بالغ الأهمية، إذ يسهم في تنمية إدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم، مما يؤدي إلى تعزيز تماسك المجتمع واستقراره وتطوره. وتؤدي المؤسسات التربوية والإعلامية – لا سيما المدارس والأُسر ووسائل الإعلام – دورًا محوريًا في غرس قيم المواطنة الإيجابية وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد، وخصوصًا فئة الشباب. كما أن المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي يسهمان في دعم التنمية الاجتماعية المستدامة والحد من التحديات المرتبطة بالفقر. ومع ذلك، فقد أشارت الدراسة إلى وجود عدد من العوائق التي تواجه المواطنة الفاعلة، من أبرزها ضعف الوعي، وغياب القدوة، وشيوع اللامبالاة، وهي عوامل تستدعي تدخلات مدروسة ومركّزة لمعالجتها بفعالية.

الكلمات المفتاحية: الاعلام، التنشئة، التأثير

Sociology of Citizenship and Social Responsibility in Iraq

- Researcher: Adyan Mahdi Abd alsahib
- Adyan342@gmail.com
- Prof. Dr. Zainab Mohammed Saleh

Abstract:-

The study concluded that enhancing societal awareness is vital, as it fosters individuals' understanding of their rights and responsibilities, thereby contributing to the cohesion, stability, and development of society. Educational and media institutions—particularly schools, families, and various media platforms—play a pivotal role in cultivating the values of positive citizenship and shaping a sense of responsibility among individuals, especially youth. Furthermore, community participation and volunteerism were found to support sustainable social development and mitigate poverty-related challenges. Nonetheless, the study also highlighted several barriers to active citizenship, including limited awareness, the absence of role models, and a prevailing sense of apathy—factors that necessitate targeted and strategic interventions for effective resolution.

Keywords: **citizenship, social responsibility, sociology**.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعد المواطنة الفاعلة من الأسس الضرورية لضمان استقرار المجتمعات وتعزيز الأمن العام. فالعمل الأمني لا يقتصر فقط على فرض القوانين، بل يشمل بناء علاقة تكاملية بين الأجهزة الأمنية والمجتمع. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الأمنية تحديات عدة في تحقيق هذا التوازن، مما قد يؤدي إلى ضعف الثقة بين المواطنين ورجال الأمن، وتأثيرات سلبية على السلم الاجتماعي.

هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على التعرف السياق التاريخي للمواطنة، ومعرفة الخصائص والسمات الاجتماعية للمواطنة، وتسليط الضوء على مظاهر وانماط المواطنة، وإدراك عمل الأجهزة الأمنية بروح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، وتحديد طبيعة العلاقة بين المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العمل الامني.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي ان أهمية الوعي المجتمعي تكون من خلال ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يؤدي إلى تماسك المجتمع واستقراره ونموه، فضلا عن دور المؤسسات التربوية والإعلامية من خلال ما يتضح أن المدرسة، الأسرة، ووسائل الإعلام تلعب دوراً جوهريًا في غرس قيم المواطنة الإيجابية والمسؤولية المجتمعية لدى الأفراد، خصوصاً الشباب وتؤثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية من خلال المشاركة المجتمعية والتطوع يساهمان في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر والمشكلات الاجتماعية، وهناك أيضا تحديات أمام المواطنة الفعالة وقد لوحظ وجود بعض المعوقات مثل ضعف الوعي، غياب القدوة، أو اللامبالاة، مما يتطلب جهوداً مركزة لمعالجتها.

المحور الأول: الاطار التأسيسي

1- **إشكالية الدراسة**((Study Problem

تُعد المواطنة الفاعلة والمسؤولية الاجتماعية من الأسس الضرورية لضمان استقرار المجتمعات وتعزيز الأمن العام. فالعمل الأمني لا يقتصر فقط على فرض القوانين، بل يشمل بناء علاقة تكاملية بين الأجهزة الأمنية والمجتمع. ومع ذلك، تواجه المؤسسات الأمنية تحديات عدة في

تحقيق هذا التوازن، مما قد يؤدي إلى ضعف الثقة بين المواطنين ورجال الأمن، وتأثيرات سلبية على السلم المجتمعي.

ان تعزيز مفهوم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العمل الأمني، وضمان أن يكون رجل الأمن شريكاً في بناء المجتمع وليس مجرد منفذ للقوانين يجب التركيز على نقص الوعي المجتمعي بمسؤوليات الأفراد تجاه الأمن، وضعف آليات إشراك المواطنين في الجهود الأمنية، إضافةً إلى تحديات تطبيق معايير العدالة والشفافية في التعاملات الأمنية، وعليه ان يتعاون المواطنين من منطلق المسؤولية الاجتماعية وتعبيراً عن المواطنة عندهم، حيث تلعب التنشئة دوراً مهماً في ذلك فالفرد الذي نشأ على اسس وقيم وطنية مبنية على الانتماء والولاء الحقيقي قولاً وفعلاً فأنه سيبدي تعاونه مع اجهزة الأمن ايماناً منه بأن الاجهزة تعمل من اجله وهو جزءاً منها لتحقيق الهدف الاساسي وهو أمن الوطن.

كما ان عملية التنشئة الاجتماعية مهمة في تشكيل شخصية الكائن البشري وتحويله من مجرد كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي وتعزيز قيم المواطنة ليتحرروا من حالة الاغتراب عن ذواتهم.

إشكالية هذه الدراسة تتلخص في كيفية تناول ابعاد المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، وتنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيس: الكشف عن مظاهر المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، وأنماطها، والعوامل المؤدية اليها؟ وهذا التساؤل يحمل في طياته أسئلة فرعية:

ومن هنا لابد من طرح التساؤلات الاتية:

١. ما المقصود بالمواطنة؟
٢. ما هو دور التنشئة في تعزيز وتنمية روح المواطنة لدى الفرد؟
٣. ماهي سمات وانماط المواطنة والمسؤولية الاجتماعية؟

2. أهمية الدراسة(importance Of The Study)

تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولتها لتسليط الضوء على المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، ومعرفة ابعادها وانماطها فضلاً عن مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية كما يأتي:

١- تستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية والاجتماعية من ابعاد المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العمل الامني، مما يتطلب تفسيرا علميا يتعمق في الاسباب.

٢- تضفي هذه الدراسة أهميتها من كون رجال الامن يشكلون شريحة مهمة في المجتمع العراقي ولكن عمل الاجهزة الامنية لا يقتصر فقط على تعزيز علاقته بالمواطنين، بل حمايته وتوفير له كافة وسائل الامان مما يتطلب التناول العلمي للدراسة بالبحث والتحليل.

٣.أهداف الدراسة (Purpose Of The Study)

تسعى هذه الدراسة للتعرف على واقع المواطنة والمسؤولية الاجتماعية في العمل الأمني من خلال الاهداف الاتية:

١- التعرف السياق التاريخي للمواطنة.

٢- معرفة الخصائص والسمات الاجتماعية للمواطنة.

٣- تسليط الضوء على مظاهر وانماط المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

٤- إدراك عمل الأجهزة الأمنية بروح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي

١- المواطنة (Citizenship)

المواطنة في اللغة مصدر رباعي مشتق من فعل وطن على الأمر: أظهر ان يفعله معه كما يدل على المشاركة والمداومة من ملفوظات المواطنة هي المكان، أقام فيه ووطن نفسه على الأمر هيأها لفعله وحملها عليه، واستوطن البلد، اتخذه وطن، والمواطن [١] وكلمة مواطنة ترجع الى الحضارات القديمة (اليونانية والرومانية)، حيث انها مشتقة من كلمة Civis ومعناها المدينة [٢]. وهي على وزن كلمة مفاعلة اي معناها من الصيغة اللغوية اتفاق بين طرفين على الاشتراك في

[١]- اليحيى، فرحان، أزمة المواطنة في شعر الجواهري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،٢٠٠١، ص٣٢.

[٢] – مختار الصحاح ، ومادة ، ط ن ؛ ينظر: المنجد، مادة، و ط ن.

شيء ما، وهي مصدر للفعل واطن اي شارك، وهي مشتقة لغوياً من كلمة الموطن والموطن في علم البيئة: هو الوسط الذي تحتله الجماعة الانسانية والذي يتناسب مع حياتهم ((١

وعرفت بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة ((٢

٢. المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility):

من الناحية اللغوية تعرف المسؤولية الاجتماعية باعتبارها تعني "أن الانسان مسؤول عن فعل قام به في الماضي، وخلف وراءه آثارا معينة و هو الذي يتحمل تبعة هذه الاثار و النتائج.(٣) ويعرف المعجم الوسيط المسؤولية باعتبارها حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعيته.(٤) وفي المعاجم الاجنبية :"أن المسؤولية الاجتماعية تعني إما واجبا معينا على الفرد أداءه ،أو شخص يجب أن يكون أحدهم مسؤول عنه".((٥

أما من الناحية الاصطلاحية تعرف بأنها المعيار الاجتماعي الذي يقرر أن الاسرة أو الجماعة الاجتماعية الاكبر منها تعتبر مسؤولة عن سلوك أعضائها و ال بد من وضع هذه الجماعة في الاعتبار إذا ارتكب العضو أو مجموعة من (٦) الاعضاء أي سلوك انحرافي.

وفي هذا الاطار نجد تعريفDrucker" الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه".(٧) ومن هذين التعريفين نجد أن التعريف الاول ركز على البعد الاقتصادي بالدرجة الاولى بما فيها مصالح العاملين و تبقى المسؤولية الاجتماعية تابعة للمؤسسة لوحدها، عكس التعريف الثاني الذي نرى فيه تركيز على البعد الاجتماعي فقط حيث أعطى دور كبير للمؤسسات تجاه البيئة التي تعمل بهاو طرحHolms" وجهة نظر أخرى

1

2- Gullies Gould. Willyam L. Kolb , Dictionary of The Social Sciences , IN New York , P. 88

٣ – محمد حسام الدين، المسوؤلية الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ٢٠٠٣، ص٧.

٤ – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٦٣.

٥ – محمد جودت ناصر، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل، دار جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص١٨.

٦ – محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية، مصدر سابق، ص٣٣.

٧ – حمد جودت ناصر، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل، مصدر سابق، ص٧٨.

بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها التزاما على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل به وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الانشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ،ومكافحة التلوث و خلق فرص عمل و حل مشكلة الاسكان و المواصلات و غيرها".([1]) من هذا التعريف نجد أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب و التزام من جانب المؤسسة تجاه هذا المجتمع بمختلف شرائحه مع مراعاة كل مشاكله المحيطة بالمؤسسة العاملين داخل المؤسسة حيث أنهم كذلك لهم مسؤولية من قبل المؤسسة كعامل مهم و أساسي داخل المؤسسة و تعرف المسؤولية الاجتماعية حسب وجهة نظره أن الوظيفة الاساسية تنحصر بالدرجة الاولى في تعظيم الربح، وأن ممارستها للأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية سيقود إلى زيادة حقيقية على التكاليف، وسينعكس هذا سلبا على عوائدها الاستثمارية وأرباحها النهائية"(([2]

المحور الثالث: الاطار السوسيولوجي للمواطنة والمسؤولية الاجتماعية

يتناول المحور الحالي على عرض مركز "ماهية المواطنة" وسيجري عرضها ابتداءً من الخلفية التاريخية المواطنة مرورا علاقة المواطنة بالإسلام وقد جاءت على النحو الاتي:

١- السياق التاريخي للمواطنة:

تشير الدراسات في علم الانثرولوجيا البشرية الى أن الانسان البدائي منذ ظهوره[3]❖ على وجه الأرض عاش في جماعات صغيرة منعزلة متعددة([1]) ، ومتنقلة تتخذ من تضاريس الأرض

[1] – منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٤، ص١٤١.

[2] – حمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصدر سابق، ص٨٨

*[3] أن الأصل الأول لوجود الانسان في المنظور الرئيسي يرجع إلى (ادم وحواء) الذي نزل من السماء بعدما اقترف الخطيئة بأكله من الشجرة المحرمة،وأما بالنسبة للنظريات في أصل نشوء الانسان فأن أشهرها ما جاء من دارون عن أصل الانسان باعتباره نابع من تحولات غير أزمنة متلاحقة من خلية ومن ثم تطورت عبر أشكال كثيرة ينتهي به إلى القرد ومن ثم انسان ويشير دارون إلى وجود حلقة مفقودة بين الانسان والقرد .

مأوى لها ومعتمدة في معيشتها على ما تجود به الطبيعة وقد أوضح جراس (Jrose) في مدخله التطوري علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ ، كما ربط طرق وسائل العيش بالتطورات التكنولوجية وبتطور أشكال الاستيطان[٢] وإن الانسان في العصر الحجري القديم اعتمد على جمع القوت أو التقاط القوت [٣](food Gathering) . والصيد في كلا العصريين وكانت الجماعة تشكل الدعامة الرئيسة لحياة الفرد البدائي سواء كانت في جمع قوته أم في حمايته من الأخطار الخارجية ومن هنا نشأت العلاقة الأولى بين الفرد والجماعة فلا ينظر الفرد البدائي لنفسه ألا من خلال الجماعة ومن ثم تطوره مع مرور الزمن مجموعة من العادات البدائية (Custom primative) الفرد في المجتمع البدائي يتحرك في شبكة من القوانين الاجتماعية العرفية (customary Law Social) لهذه الجماعات البدائية هو الذي يحدد لكل فرد في الجماعة حقوقه وواجباته داخل الجماعة، ان القانون الذي تضعه الجماعة يعبر عن واجب كل عضو من هذه الجماعة[٤] والذي يشمل على واجبات فردية وحقوق جماعية ، وان العرف الاجتماعي ينزل أقسى العقوبات بالفرد الذي يخرج عن الإطار الثقافي الاجتماعي للجماعة، وقد عبر دوركهايم عن هذا النوع من العلاقات بالتضامن الآلي (solidarity Mechanical) الذي يكون اشد تماسكاً وتناغماً مع الجماعة، و يستنتج الباحث إن الجماعات البدائية في العصور الأولى تشكل لها وعي معرفي أولي بدائي لتحقيق حقوق الفرد وواجباته ، وهذا ما أطلق عليه الباحث (بالانتماء الولائي البدائي) الذي شكل المرحلة البدائية للمواطنة المرتبطة بالجماعة وقانون عرفي بدائي(.[٥]

---

[١] لويسيان فيفر " الأرض والتطور البشري " ، ترجمة السيد غلاب ، دار المطبوعات الجديدة ، مصر، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص١٩٩.

[٢]–عبد اللطيف عبد الحميد ، علم الاجتماع الحضري، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الماجستير– قسم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العام الدراسي٢٠٠٧– ٢٠٠٨م.

[٣]– طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، والوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الشؤون الثقافية ، ج١، ط٢، بغداد ، ١٩٨٦، ص١٦٦ .

[٤]– أشوالد أشبنغلر، تدهور الحضارة العربية، ترجمة أحمد الشيباني، الجزء الثاني دار، مكتبة الحياة ،بيروت، ص١٣٠.

[٥]

انفردت حضارة وادي الرافدين بأول ظهور لنظام دولة المدنية (city states) على انه أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري، ونمت في المدينة فكلمة المواطن والمواطنة (Citizenship) فكانت المدينة أكثر من كونها تجمعاً سكانياً أو قبلياً(١)، وان العراقيين الأوائل هم أول من اكتشفوا الزراعة والكتابة وبنوا دولة الوحدة الوطنية في عهد (سرجون – حمو رابي) ، وأهدوا البشرية أول قانون منظم للحياة الاجتماعية ، وبنوا أول مجتمع سياسي منظم وأقاموا نظام الملكية(٢)، وكان الملك على رأس الدولة وان المبدأ الذي يقوم عليه حكومته المدنية القديمة هي إن الآلهة واله المدينة الخاص وحاميها هو الملك الحقيقي الذي هو الشخص الذي ينوب عن الاله ما هو ألا وكيله(٣)، وقد نشأ في دولة المدنية أنظمة سياسية واجتماعية لم تكن لها سبق في تاريخ الحضارات القديمة مثل مجلس المدنية " بوخروم" Pakhrum باللغة الاكدية " اوكن" Ukin باللغة السومرية فتسمية المدنية "شيبوت" (٤)Shibutalin) للذات يكونان الجمعية الوطنية بمجلسيها التي تختار أشخاص للقيام بادارة أعمال المدينة أو اختيار قائد عسكري مؤقت في أوقات الأزمات والذي كان إلى جانب الكاهن الاعظم الذي كان في البداية أقدم حاكم في المجتمعات المتحضرة وظلوا يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية(٥)، مع ولادة طبقة الـ "انسي " Ens" الحاكم الزمني بدأ الانفصال التاريخي بين السلطتين ، ولم تكن وظائف هذه

[١]–طه باقر، تاريخ الحضارات القديمة، موجز تاريخ بلاد وادي الرافدين، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

[٢]–رشيد، عبد الصاحب حميد، الدكتور، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية بالمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت تموز/ يوليو،٢٠٠٦، ص٦٧.

[٣]– احمد عبد الباقي، وادي الرافدين مهد الحضارة، ص٥٢ .

[٤]– طه باقر، تاريخ الحضارات القديمة، موجز تاريخ بلاد وادي الرافدين، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

[٥]–احمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الأثرية و المصدر التاريخية ، الجزء الثاني ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ ، ص٣١٧ ؛ ينظر : عبد الصاحب حميد رشيد ، التحدي الديمقراطي في العراق، المصدر السابق ، ص٨٥.

الجمعيات قضائية فقط بل كانت على صلاحيته منح صفة(١) الملوكية ونزعها وهذا ما أكده (هنري فرانكفورت) إن أقدم هذه المؤسسات السياسية التي عرفت أثارها كانت تضم جميع الذكور الأحرار ، ويقوم بإرشاده جماعة الكبار الذين كانوا بالإضافة إلى ذلك مسئولين عن الشؤون المدنية اليومية وان سيادة الدولة سواء كانت مستقلة أم خاضعة لجار أم حاكم لم تكن بالإمكان إن تؤخذ بعيدة عن مجلسيها لاسيما المجلس العام الذي يتألف من مواطنيها(٢)

وكان المجتمع ينقسم على ثلاث طبقات الأولى الأحرار العامليو (Amplum) وتضم رجال الدين وموظفي الحكومة وكانت تتمتع بحقوق امتيازات وفق القوانين والأعراف والتقاليد السائدة ، وكان الشخص المنتمي للفئة الأولى الفنية يسمى الرجل أو المواطن الكامل ، والثانية طبقة المشكينو (Mushinum) وهي من الأحرار لكن أحط رتبة من العاميلو(مواطن من الدرجة الثانية) وتظم أبناء الطبقة الفقيرة، أما الثالثة فهي طبقة العبيد أو هي أدنى الطبقات الاجتماعية.(٣)

وكان القانون ينظم حقوق المواطنة بين جميع هذه الفئات ، فقد اختلفت العقوبات في شريعة حمو رابي باختلاف الجرم والانتماء الطبقي ، وكان مبدأ المعاملة بالمثل يسري على أفراد الطبقة الواحدة ولمصلحة الطبقة الأعلى فان كان المعتدي عليه من الطبقة الأولى العاميلو كانت العقوبة (العين بالعين والسن بالسن، أما أذا كان من طبقة المسكينو فيقتضي بإلزامه الغرامة المالية وبالعكس أذا كان المعتدي من طبقة العاميلو فانه يعاقب بقسوة اشد مما لو كان من الطبقة الوسطى.(٤)

اما في العصور الوسطى في اوربا ومع بداية الحراك المجتمعي الذي صاحب الثورة الصناعية وظهور مفكرين العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو) تطور مفهوم

[١]– محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقراطية في العراق، دار زيد، الطبعة الاولى، لندن، شباط / فبراير، ١٩٩٤، ص٤٤ .

[٢]–عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، ج١، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى، ص٢٥٣.

[٣]–احمد عبد الباقي، وادي الرافدين مهد الحضارة ، مصدر سابق تم ذكره ، ص٥٤ ؛ ينظر: عبد الوهاب عبد المجيد رشيد ، التحدي الديمقراطي في العراق ، الدراسات التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، ص٨٢–٨٣ .

[٤]– أمل ميخائيل ، بلاد الرافدين ، تاريخ الإمبراطوريات السامية في بابل أشور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،بدون طبعة، طرابلس،لبنان ،٢٠٠٨ ، ص١١١ .

المواطنة وفقاً لجملة من تصورات هؤلاء المفكرين عن تطور المجتمعات الانسانية والبشرية، حيث رأوا ان ما يعاني منه البشر نتيجة لحالة الطبيعة الاولى كما برى هوبز، او كما يرى روسو على اساس ان الانسان بطبعه شرير، ومن هنا جاءت فكرة المصلحة المشتركة للأفراد في استمرارية المجتمع باعتباره الهدف الاساسي لتنمية الاتفاق بين الافراد(.[١]

فالعقد الاجتماعي: هو شكل من اشكال الاتفاق بين الافراد او قوى المجتمع لحماية المصالح المشتركة والمصالح الجزئية لكل فرد لتصب في المصلحة العامة. وهو الاتفاق الذي لا يؤثر على حرية الافراد ونتيجة له يتشكل المجتمع السياسي.

وفي اطار هذا الطرح والتصور لفكرة العقد الاجتماعي فرق المفكرون بين فئتين هما المواطنين والرعايا حيث انهم رأوا ان الافراد اذا ساهموا وشاركوا في السلطة اصبحوا مواطنين ما اذا تنازلوا عن هذا التأثير والمشاركة اصبحوا من الرعايا.((٢]

بحيث كانت المواطنة الكاملة امتيازاً يمكن توارثه من قبل الذكور فقط(٣)، وعلى الرغم من أن طبقات المواطنة الأحرار لم تكن مغلقة اذ كان يمكن التزاوج فيما بينها كما يمكن الانتقال من طبقة أو فئة اجتماعية إلى أخرى ، وكانت عملية الانتقال الأكثر شيوعاً انتقال الفلاحين والحرفيين الأحرار إلى عبيد ، وقد ميز اليونانيين نوعين من العبيد ، عبيد بالطبيعة وهم الذين خلقوا ليكونوا أرقاء ، والنوع الآخر عبيد بحكم القانون وهم الذين يتحولون إلى عبيد نتيجة الهزائم في الحروب أو بفعل الفقر أو الجوع الذي يرغم بعض المواطنين إلى بيع أنفسهم أو أولادهم وبناتهم ليتحولوا إلى أرقاء نتيجة لقيام البعض بجرائم ضد القانون فتقوم السلطة باسترقاقهم أو نتيجة الخطف.(٤)

[١]– محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقراطية في العراق، مصدر سابق، ص٤٩.

[٢]–مهى يحيى و أ. محمد العجاتي و١٠ اخرون، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة هيفوس، روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة٢٠١٥، ص١٧.

[٣]–روبرت أية. دال ، الديمقراطية ونقادها ، ترجمة نمير عباس مظفر ، مراجعة الدكتور فاروق منصور ، دار الفارس للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى البتراء ، الأردن ، ١٩٩٥ ، ص٤٤ .

[٤]– جهينة سلطان العيسى ، موجز تاريخ الفكر الاجتماعي ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

ان طرح مفكري العقد الاجتماعي يلقي الضوء على المواطن كموضوع للخطاب والفعل السياسيين وكذلك في حيز المعالجة القانونية بما يترتب عليه من حقوق وممارسات مقننة لصالح هذا المواطن في المجال السياسي في الدولة والمجتمع المدني كحيزين لممارسة هذه الحقوق والحصول عليها في اطار الوطن الواحد ومع ظهور نماذج الديموقراطية في دول اوربا (النموذج الانكليزي، النموذج الفرنسي، النموذج الالماني) والوصول الى ربط مفاهيم الديموقراطية والمواطنة معاً على اثر العديد من التجارب والخبرات كانت دافع نحو تطوير مستمر لأسس العلاقة بين الدولة والمجتمع على النحو المستقر حالياً في هذه الدول والتجارب.

بينما في المجتمع الروماني استخدم مفهوم المواطنة لأول مرة للتميز بين سكان روما وبين سكان الأراضي التي فتحتها روما وألحقتها بها[١] ، ولم يكن للشعوب المغلوبة في أول الأمر حقوق مدنية أو سياسية ، ولم تفرض عليهم بالمقابل أي واجبات ، وعلى الرغم من اندماج هذه الشعوب بالدولة الرومانية ألا أنهم ظلوا مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة[٢] حتى سنة (٢١١ ق. م) حيث شرع أشهر القوانين المتعلقة بالمواطنة الرومانية في الدستور الانطوائي (commutation Antonioni) فقد أزيلت كل الاستثناءات والاختلافات المتنوعة في درجات المواطنة ، مما ادى إلى شمول سكان الامبراطورية الأحرار في مكانة المواطنة[٣]، وكانت الإمبراطورية الرومانية تسعى إلى كسب ولاء جميع الشعوب المنضوية تحت لوائها فهذه النزعة الكسموبوليتية (cosmopolites) المواطن العالمي والتي كانت تناسب سياسة الامبرطورية بزيادة رقعة المواطنة وبالتالي زيادة عدد المواطنون الذين يخضعون لضريبة وتعزيز الموارد المالية التي يمكن الإفادة منها للأنفاق والتجنيد العسكري مما يؤدي إلى توسع الإمبراطورية.

وجاءت الفلسفة الرواقية[٤]❖ والتي أكدت بأن على المرء إن يكون مواطناً عالمياً عن طريق العيش وفق قواعد كونية للتصرف الصالح وعلى الفرد ككائن سياسي فاضل ينبغي إن يكون

[١]– السيد فاضل ، الوطن ، الوطنية في الاسلام ، المعهد ، مجلة ثقافية ، يصدر عن معهد الدراسات العربية الاسلامية ، لندن ، العدد ٣٠ ، رجب ١٤٣٣هـ ، تشرين الأول ، ٢٠٠١ ، ص١٢٤ .

[٢]–جهينة سلطان العيسى، وآخرون ، موجز تاريخ الفكر الاجتماعي ،مصدر سابق، ص٧٠ .

[٣]–هيتر ديريك ، تاريخ موجز للمواطنة ، المصدر السابق ، ص٦١ .

[٤] الرواقية تشير إلى المكان الذي كان يعقد فيه (زنيون) الندوات للتعريف بفلسفة في رواق منزله المغطى والمطلي وهي ترجمة لكلمة يونانية (ston polcele) ومن وراء هذه الدراسة شيشرون وماركوس اوربليوس من وسينكا.

مخلصاً وان يشعر بولاء عميق لكل من دولته والقانون الطبيعي الكوني، اذ انه عضو في كل من المدينة (polis) وهي الدولة الموجودة قانونياً ودستورياً والمدنية العالمية (Cosmo polis) وهي فكرة مجازية للمجتمع الكوني الأخلاقي، وبعد انحسار الامبراطورية الرومانية ، برز نفوذ الكنيسة التي كانت تملك ما يربو عن ثلث مساحة الأراضي الزراعية في أوربا وحدها، وظهور النظام الاقطاعي الذي افرز معه شبكة متداخلة من العلاقات الاجتماعية وفي هذه المرحلة بلغ النظام الطبقي قمته ، واتسع نطاق الامتيازات الطبقية ، وكانت الإقطاعية (The Maura) تشكل الوحدة الاجتماعية الإنتاجية الأساس ، وتتكون الإقطاعية من الاقطاعي النبيل وأسرته ومعاونيه (التابعين) وحراسه ورجال الدين من جهة ورقيق الأرض والحرفين من جهة أخرى(١)، وكانت كل اقطاعية اشبه بدولة صغيرة يقيم صاحبها الأسوار التي تحددها ويفرض الرسوم على التجار الذين يدخلون لو يخرجون منها.(٢)

وكان المبدأ الذي يحكم جميع العلاقات هو الطاعة قبل كل شيء أخر سواء أكانت على مستوى العلاقات الأفقية (الاقطاعي / التابع / الفرسان)، والتابع مصطلح يشير إلى الفرد الذي يقطع له الاقطاعي جزء من أراضيه ، وهذا يعتمد على وفاء صاحب الاقطاعة وخدماته للسيد حتى لو استلزم تقديم نفسه أمر واجب بسبب الاقطاعة ، وهنا السيد وصاحب الاقطاعة مرتبطين بحقهما المشترك على ارض واحدة.(٣)

كل هذا التطور الذي لحق بمفهوم المواطنة امتد في جانب اخر لعدة جوانب ومجالات اخرى مجتمعية ولا يقاصر على الجانب السياسي فقط بل كالمجال الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي. ٤

وفي هذا الصدد نجد ان تجربة المجتمعات في المنطقة العربية لم يشهد تطوراً في البنية الاجتماعية والطبقية مثلما حدث في الغرب الذي كان له تأثير على نمط العلاقة مع السلطة والمجتمع ومصالحه وتنظيمها وحمايتها، وتلك الافكار التي انتجتها منظومة الحداثية بما تحمله من رؤى تدعم القيم الفردية والعلمانية، على نحو يرتبط بطريقة او بأخرى بقيمة المواطنة، وهو ما تفتقده

١- جهينة العيسى، وآخرون ، موجز تاريخ الفكر الاجتماعي ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

٢- مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو، ١٩٧٥ ، ص٢٢٣ .

٣- ادوارد بروى، القرون الوسطى وتاريخ الحضارات القديم ، المجلد الثالث ، ص٢٨٩ .

٤ سمر مرقس، المواطنة والتغيير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٢.

الحالة العربية من حيث ان النزعة الفردية لا يمكن الاعتماد عليها في تحليل المجتمعات العربية تأريخياً، حيث لم تظهر اطروحات دينية وتراثية تتناول فكرو الفرد بشكل منعزل، بل كانت اقرب للتعاطي مع الجماعة والمجتمع وهي تتبع الاطروحة التي اقتصرت فيها حقوق المشاركة السياسية والتأثير في الدوائر وليس للأفراد وهو ما يعرف بالشورى وهم اهل الخاصة او فئة من اهل الحل والعقد والاختيار تقوم بدور كبير واساسي في ادارة الشأن العان وليس المواطنين او عامة الناس، وهو ما يتنافى مع قيم المواطنة والديموقراطية القائمة على الفردية حيث يجي ان تتساوى الافراد في ممارسة العملية السياسية.[1]

ان نمط وصيغة السلطة الحاكمة في المجتمعات العربية لوقت طويل استند على اساس ديني كما هو بادئ ف مسألة الشورى واتسن بقدر من الاستمرارية لوقت طويل بناءً على اساس تجربة الخلافة الاسلامية، والتي جمعت تحت مضلتها جماعات كثيرة ومتنوعة على اساس رابطة العقيدة او الدين وهو المنطق الذي يتنافى مع منطلقات الدول القومية الحديثة الاوربية الذي تستند على حدود جغرافية بعينها، حيث يتم فيها تنظيم علاقة المواطنين او الافراد فيها مع الدولة، ومن ثم فإن الافراد في هذه الدول كانوا رعايا.

٢- علاقة المواطنة بالإسلام:

ان التاريخ الاسلامي مليء باستخدام كلمة الامة الاسلامية وهذه الامة لا حدود جغرافية او سياسية لها مادامت العقيدة الاسلامية هي العامل الاساس في تشكيلها السياسي عبر ثنائية دار السلام ودار الكفر والاولى دار سلام ودار حرب. وهذه التقسيمات النظرية والفكرية خلاصتها ان المسلمين اينما اقاموا فهم ينتمون الى امة عقائدية واحدة هي امة الاسلام وتنطلق المواطنة في علاقتين أساسيتين تتناسب تناسباً طردياً بعلاقة الانسان بالخالق وعلاقة الانسان بأخيه الانسان ، وجاء الاسلام بقيم ومفاهيم عن الحياة والانسان والعمل والعلاقات الاجتماعية وحسب تلك القيم والمفاهيم في تشريعات وأحكام كانت حتى من وجهة نظر من لا يؤمن بربانيتها من أنفس وأروع ما عرفه تاريخ الانسان من قيم حضارية وتشريعات اجتماعية(٢) وان الحرية في الإسلام تحتفظ بالجانب الثوري من الحرية وتعمل لتحرير الانسان من سيطرة كل الأصنام التي رزخت الانسانية تحت قيودها عبر التاريخ ، ولكنها تقيم عملية

[1] محمد شاكر الشريف، بين الشورى والديموقراطية، مجلة البيان، ٢١مايو٢٠١٣، http://is.gd/mpn3k3

[2] – السيد محمد باقر الصدر، موجز أصول الدين (المرسل، الرسول، الرسالة)، ٢٠٠١، ص٢٠٩-٢١٠.

التحرير الكبرى هذه على أساس الأيمان والعبودية المخلصة له وحده والتي هي الأداة التي يحطم بها الانسان كل سيطرة وكل عبودية أخرى([1])

مثلما تجسد في صحيفة (صلح الحديبية)[2] التي يراها بعض المستشرقين هي الاكثر قرابة لمفهوم المواطنة الحديثة لأنها مثلت اتفاقاً بعناوين دنيوية – سياسية وليست دينية فقط، مثل قبول الشراكة في الوطن واحترام التنوع والاختلاف الديني.

أما المنظور الإسلامي للعدالة التي هي صفة من صفات الله تعالى ، والعدل هو الصفة التي تعطي للمسيرة الاجتماعية وتغني المسيرة الاجتماعية والتي تجسد العدالة الاجتماعية بمبدأين عامين لكل منهما خطواته وتفصيلاته احدهما مبدأ التكامل العام ومبدأ التوازن الاجتماعي وفيهما تتحقق القيم الاجتماعية العادلة ويوجد المثل الإسلامي للعدالة الاجتماعية.([3])

وتقوم الرؤية الإسلامية على مبدأ المسؤولية الاجتماعية ولعل ما جاء عن الرسول الأكرم من أحاديث ولاسيما قولة (كلكم راع وكلكم مؤوول عن رعيته) وقوله(من أصبح ولم يهتم لأمور المسلمين فليس منهم) تصب في خلق الثقافة والتوعية بين أوساط المسلمين لهذا المبدأ بين أوساط المسلمين لهذا المبدأ الذي يمثل أساس المواطنة ويحمل الإسلام الولاء للأمة شعوراً يجعل مصالح الأمة وسعادتها فوق مصالح كل الانتماءات الأخرى ، ويقول الرسول((صلى الله عليه وآله)(مثل المسلمين كمثل الجسد الواحد أذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى(.

إن مثل هذه النظرة تجعل الأرض كلها موطناً للإنسان ، وان أي مسلم مواطن يتصف بالصفة الغائبة أي أنها هدف الاسلام الذي لم يتحقق ويصطدم مع الواقع المعاش إذ إن المسلمون منقسمون إلى أوطان وقد يتواجد منها أكثر من دين، وكذلك فان الحواجز الجغرافية

[1] - اوليد شهيب، سليمان نايف الزبيدي ، التربية على حقوق الإنسان ،الطبعة الأولى ، مطبعة الأحمد للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٢٤٠ .

[2] صلح الحديبية: هو صلح عقد قرب مكة في منطقة الحديبية في شهر ذو القعدة من العام السادس للهجرة بين المسلمين ومشركي قريش اتفقوا فيه على عقد هدنة بين الطرفين مدتها عشر سنوات لكن نقضت بعد ثمان سنوات نتيجة اعتداء بني كنانة على بني خزاعة.

[3] السيد محمد باقر الصدر، المصدر السابق، أصول الدين، ص٩٨، عن كتاب اقتصادنا نفسه، ص٣٠٣.

التي تحد من شمول المسلم في غير الدولة المعنية بالمواطنة بما يترتب عليه من حقوق وواجبات.([1])

وفي الفكر الاسلامي ترتفع اولوية الامة لمقابل الانتماء الجغرافي بل ان تاريخ الاسلام بأسرة يبدأ من تاريخ الهجرة فالمهاجر في الجغرافية الطبيعية هو مهاجر ايضاً على طريق الحق فالأمة الاسلامية تجمعها الرابطة والتي تكون ملة الاسلام اولها.

اما على مستوى تنظيم العلاقات الاجتماعية ونوعيتها ارتكزت منظومة المواطنة على قاعدة المصلحة العامة في الاطار المجتمعي حيث المدينة بمنظومتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية او الدولة بمؤسساتها الاطار المنظم لعلاقة المواطنين فيما بينهم تجاه المجتمع في حين تتميز منظومة الاسلام بكونها ترتكز على روابط التقوى والايمان والمواطنة في الاسلام لا تقوم على رابطة قومية كما في الغرب ولا على رابطة مكتسبة بقدر ما تقوم على رابطة عضوية مرتبطة بعامل التقوى وان القول (لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى) بشير بالفعل الى منظور اجتماعي الى تفضيل واسبقية للرابطة التي تتوحد تحت ملة الاسلام على الرابطة القومية.

اما المواطنة فيما يخص المسلمين فقد انتجت بوجود اهل الذمة بالرغم مما رافق هذا المصطلح من رفض شائع في ايامنا بينما يرى الشيخ شمس الدين في الدلالة اللغوية مصطلح اهل الذمة مما يشير الى الرفعة والكرامة ولبس الى الدونية وتضمنت المنظومة الاسلامية للمواطنة قيم الحرية والعدالة والحث على رفض الاستعمار وقد جعل الاسلام حقوق الانسان في معظم الاحيان فرائض وواجبات فالحق يجوز للإنسان ان يتنازل عنه اما الفرض والواجب فلا يجوز ذلك خاصة حقوق الضعفاء لدى الاقوياء.

ان منظومة المواطنة في الاسلام انطلقت من مبدأ الشورى عوضاً عن الديموقراطية فالمواطنة الاسلامية ترسي حقوق المواطن من خلال منظومتها الخاصة لدى جميع سكان الدولة المدنية مسلمين او غير مسلمين.

اما المسؤولية الاجتماعية في الاسلام فقد حثت على اهم التعاليم الاسلامية منها الاهتمام بالآخرين والوعي بالمسؤولية الاجتماعية لديهم وتقديم مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية عن طريق المبادرة بقضاء حوائج الناس والحث على الوعي بالآخرين والذي ينبع من مبادئ

[1] لفتة خليل مخيف، دور العامل الديني في بقاء اللحمة الوطنية ،دراسات دولية ، تصدر عن مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، شباط ،٢٠٠٤،ص٢٧

الاخوة والتراحم والود والتي تعد من الاخلاق المرغوبة ومن اركان الاسلام التي يستند اليها المجتمع الاسلامي آنذاك.

وقد اتضحت اهمية هذا المفهوم من القران الكريم والسنة النبوية أذ دعا رسولنا الكريم الى العيش بصورة ايجابية في المجتمع وان يقوم المسلم بدوره لتطوير مجتمعه من خلال السعي لنفع الاخرين وتقوية روح التضحية والايثار بالنفس واعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية وتحفيز المسلمين على الاهتمام بالآخرين وتقديم مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية كلها ادت الى العمل بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاخرين التزاماً بديننا الحنيف وسنة رسولنا الطاهرة.

٣ ابعاد ودوافع المواطنة في تطبيقات حقوق الانسان الدولية ومعوقاتها

- **ابعاد المواطنة**

تعرف المواطنة في القوانين الدولية على انها الهوية القانونية التي تحدد وضع الافراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية وهي هوية يكتسبونها بصفتهم اعضاء في المجتمع حيث يكون للفرد شخصية قانونية تمنح له حقوقاً وتفرض عليهم واجبات معينة اي في اطار ثقافة معينة اي في اطار منظومة من القيم التي يقرها الافراد بوصفها فضائل مدنية ويقربنا هذا التعريف من الروية السسيولوجية للمواطنة بوصفها اداة لتأسيس النظام الاجتماعي العام اي لتحقيق علاقات مستمرة ومستقرة بين افراد المجتمع تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات(.[١]

وقد ساعدت الافكار التحررية على تطور الحقوق والمطالبة بها وذلك في القرن العشرين إذ بدأ ظهور افكار تدعو الى الحقوق السياسية والمدنية لتكون جزءاً من التزام الدولة تجاه مواطنيها(.[٢]

- البعد السياسي على المواطنة وحقوق المواطن والمسؤولية السياسية حيال النظام السياسي.
- البعد الاقتصادي فهو علاقة الفرد وسوق العمل ويتضمنها الحق بالعمل والحق في المستوى المعيشي للوصول الى الكفاف.

[١] – حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات، الجيزة، السعودية، ٢٠٠٧، ص٣٧

[٢] – محمد إبراهيم الحسان، المواطنة وتطبيقاتها في السعودية، دار الشبل للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٠، ص٤٤.

- البعد الاجتماعي فهو الوعي بالتراث الثقافي المشترك إذ نصت المادة ١٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الحق في الحصول على الجنسية والحق في تغييرها والحق في عدم الحرمان منها وتم التأكيد على هذا الحق وذكره في العديد من المواثيق الدولية، وجاء ايضاً في الإتفاقية الاوربية بشان الجنسية التابعة لمجلس اوربا لسنة ١٩٩٧ في سياق القواعد الدولية لإستخدام الجنسية.

ان التعثر بالوصول الى حقوق الانسان الكاملة يصبح من الصعب الوصول الى المشاركة والمسؤولية الاجتماعية التي نصت عليها قوانين الامم المتحدة والتي تدعو الى قدرتنا على المشاركة في كل العمليات والمساواة في الحقوق وان لمشاركة الشباب حقاً اساسياً للمواطنة وتعد شكلاً من اشكال الشراكة وتولي المسؤولية الاجتماعية في ميناء المشاريع والافكار لعمليات صنع القرار((١)

- **المعوقات التي تواجه المواطنة**

ان مفهوم المواطنة هو جزء من حركة الفكر المحكومة بقوانين ثابتة ومتغيرة تخضع للتطور او التراجع بحسب الواقع وما يؤثر فيه من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية فأن المواطنة من منظور اسلامي هي ايضاً تتأثر بتلك العوامل سواء من ناحية المعوقات او من ناحية تعزيزها وترسيخها.

١. المعوقات:

١. الولاءات الضيقة: الاسلام في اطاره العام ومنظومته الفكرية والعقائدية يؤمن بالتعددية الخلاقة والتنوع لكنه رفض تعددية الانتماء لأنها تفرق وتعد مناقضة للطبيعة البشرية ويتقاطع مع مبدأ المساواة التي تقوم عليه المواطنة فالولاءات الفرعية تؤثر في الوحدة القومية للإسلام إذ يقف الفكر الاسلامي بالضد من تمزق وتفرق الامة نتيجة تشتت الولاءات(.)(٢)

[١] – محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩٩.

[٢] – احمد يوسف سعد، مفهوم وقضايا المواطنة بين منهجيات التمكين ومتويات التعبئة، مجلة عالم التربية، العدد (٨) القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٧

مثلا اعتبار النزعة القومية المثل الاعلى والذي يكون فيها الولاء على اساس العرق وليس على اساس الانتماء للوطن والعقيدة الواحدة حينها سيكون الولاء القومي عائقاً، حيث وصف باحثين ان الانتماء القومي المرتكز على اساس العرق سبباً في العصبية التي تقوم على اساس ان هؤلاء القوم افضل من غيرهم(.[1]

٢. الطائفية: هي مظهر من مظاهر الفئوية الضيقة ترمز الى غياب رؤية توحيدية اصيلة وان سلوك الشخص الطائفي وولائه يتناقض مع الوحدة الاسلامية ويبتعد كثيراً عن الوحدة الوطنية وتتعارض مع المساواة والعدالة وتتنافى مع الحقوق المتساوية في المواطنة وتختزل الكل بالجزء وتهمش الجماعات الاخرى.

٣. العشائرية: التمسك بالأطر التقليدية وبخاصة العشائرية والقبلية يخلق هويات مختلفة ومتناقضة وهذا يتعارض مع مبدأ المواطنة لأنها تخلق التعصب وتقصي الاخرين.

٤. الحزبية: من معوقات المواطنة ظهور الحزبية لذا فأن الاتجاه الغالب في الفكر الاسلامي هو رفض الحزبية لأنها اداة لتقسيم الامة واداة بيد الحكام المستبدين ضد الشعوب وتفريقها وتؤدي الى تكريس التعصب الحزبي وعبادة الاشخاص.

٥. الافكار المتطرفة غير العقلانية: لاسيما الافكار تجاه غير المسلمين في الدول الاسلامية او اعطاء المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية، وتشكل المعارضة وقبول الاخر هي الاخرى امام تقدم مبدأ المواطنة وان شيوع الاستبداد السياسي وعدم احترام التنوع الاجتماعي والتعدد الديني يشكل تهديداً لرسوخ المواطنة.

٣- المواطنة والمسؤولية الاجتماعية

- **مبادئ واهداف المواطنة**

المواطنة ليست قالباً جاهزاً الياَ يمكن استحضاره متى دعت الحاجة فهو صيرورة تاريخية ودينامية مستمرة ولها مبادئ ومتطلبات تختلف نسبياً من دولة الى اخرى بسبب اختلاف

[1] – منى يوسف سلامة، استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية لدى شباب المدارس الثانوية والجامعات، المجلة الاجتماعية القومية، العدد (٢)، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٧٠.

الثقافات والحضارات والعقائد والقيم ومستوى النضوج السياسي ولهذا لابد توفر مجموعة من المبادئ والتي تتجلى من خلالها المواطنة وهي:

١. وجود بناء ونظام تشريعي قوي وعادل يقوم على الحرية وعدم استبداد الحكام.

٢. وضوح الاهداف المشتركة للجميع والتجانس الاجتماعي وقبول الاخر.

٣. العمل بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق والقومية والنوع اذا لا ... الجميع واتاحة الفرصة امامهم بمعنى التساوي امام القانون الذي يعتبر المرجع في تحديد الحقوق والواجبات، اذ في حالة اهتزاز واختلال مبدأ المساواة سيؤدي الى تهديد الاستقرار ومغادرة كل من يشعر بالغبن والظلم والتقليل من حقوقه مقارنةً بالآخرين فيتمرد ويصبح قنبلة موقوتة للانفجار(.[١]

ومن هذا المنطلق لابد ان يتحقق للمواطنة مبدأ المساواة واتاحة الفرصة امام الجميع، ولأجل الارتكاز على هذه الاسس لابد من توفر عناصر اساسية للمواطنة وهي:

١. العنصر المدني الذي يضمن الحرية الفردية وحرية التعبير عن الرأي وحرية الافكار والاعتقاد وحق التملك و الحق في العدالة .

٢. العنصر الاجتماعي ويعني تمتع المواطنين بخدمات الرفاهية الاجتماعية واشباع حقوقه الاقتصادية التي تتضمن التعليم والرعاية الصحية.

٣. العنصر السياسي ويعني الحق المشاركة في الحياة السياسية بوصف المواطن عنصراً فعالاً في السلطة السياسية من خلال البرلمان(.[٢]

- علاقة المواطنة بالوطنية

ان الوطنية تختلف في العدد جغرافياً وايديولوجياً فيغدو طابع انتمائه عاطفياً يلتمس كل فعل يظهر هذا الانتماء بغض النظر عن صواب هذا الفعل وخدمته لمبدأ المواطنة الحقة والوطنية، والوطنية مأخوذة اصلاً عن Patriota الاصل الفرنسي Country Man ا رجل البلد وهنا نشأ

[١] –ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ٢٠٠١، عمان، ص٥٢.

[٢] –طاهر محسن منصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٥، ص٤٩.

اختلاف بين المفهوم فعلاً وممارسةَ عن مفهوم المواطنة في محددات لحقوق وواجبات المواطن وولائه للقوانين واللوائح الواردة في دستور الدولة((١)

وعلى الرغم من القوي جداً بين المواطنة والوطنية فهنالك بعض الاختلافات والتي تتمثل بالتالي:

١. الوطنية تمثل اعلى درجات المواطنة من حيث عمقها وقوتها اذ يمكن للإنسان ان يكون مواطناً سيئ ولا يمكنه ان يكتسب الوطنية الا بالعمل الصالح.

٢. الوطنية احد البنيات والابعاد الرئيسة لمفهوم المواطنة فالجانب النفسي والوجداني للمواطنة لا يفهم الا من خلال ضوء الوطنية((٢)

٤- المسؤولية الاجتماعية والمواطنة:

تعرف المواطنة على أنها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية. وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع، بحيث يكون للفرد شخصية قانونية، تمنحه حقوقًا وتفرض عليه واجبا

فقد بذل الباحثون جهوداً للتمييز بين أنماط مختلفة من المواطنة تتراوح بين المواطن العادي الذي يلتزم بأداء واجباته وأخذ حقوقه دون نشاط، والمواطن النشط الذي يشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع السياسية والاجتماعية. وبين هذين النمطين توجد أنماط أخرى عديدة تؤشر على درجات من الاندماج ودرجات من الابتعاد.

وتتحدد درجات الاندماج ودرجات الابتعاد، وفقاً لنوع الممارسات التي ينخرط فيها الفرد. ولا تحسب درجة الاندماج أو النشاط وفقاً لدرجة الحركة أو الفعل، أي الكثافة الكمية للأفعال

١ –محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٠.

٢ – سيد عثمان، المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٣.

والأقوال، ذلك أن هذه الكثافة يمكن أن تؤشر على صور أبعد ما تكون عن الاندماج، وأعني هنا الصور التي تقوم على الانتهازية أو المصلحة أو النفاق(.)[1]

ولذلك فإن المحدد الرئيس للاندماج والنشاط، ومن ثم الانتماء، يكون منحصراً فيما يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية. فالمسؤولية الاجتماعية هي الأساس الأخلاقي التي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية، والوعي بأهمية هذا الاندماج. وتتحدد مسؤوليات الأفراد والجماعات وفقاً للأدوار التي يقومون بها والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره(.)[2]

ومن هنا فإن المسؤولية ليست مسؤولية فردية بقدر ما هي مسؤولية اجتماعية يدخل في نطاقها كل الأطراف الفاعلة في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية، فالدولة لديها مسؤولية اجتماعية لحماية الحقوق المدنية وحماية حقوق الملكية وتنفيذ أسس العدالة بين المواطنين، والشركات العاملة في القطاعين العام والخاص لديها مسؤولية لحماية حقوق الموظفين والعمال وعدم الشروع في أنشطة استثمارية قد تضر بمصالح المجتمع وأفراده، والمجتمع المدني لديه مسؤولية نحو المساندة الاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع وتشجيع المواطنين على أداء أدوارهم وبث روح المشاركة والإيجابية في الحياة الاجتماعية، والأسرة ونظم التعليم ووسائل الإعلام لديها مسؤولية اجتماعية فيما يتعلق بتعليم الأفراد وتنشئتهم التنشئة السليمة، والمواطنون هم الفاعلون داخل كل هذه المؤسسات فهم الذين يحركونها ويديرونها وهي تعمل من أجلهم وبهم، ومن ثم فإن عليهم المسؤولية الأولى في تنفيذ كل المهام والوظائف المرتبطة بهذه المؤسسات.

[1] – زيدان بن عجير الحارثي، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠١، ص٤.

[2] – سيد عثمان، المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص٥٣

وتتدرج المسؤولية الاجتماعية عبر مستويات تبدأ بالمسؤولية الفردية التي تؤسس لالتزام الفرد بتربية افراد اسرته على أسس أخلاقية رصينة باحترام الآخرين، والعمل من أجلهم، والتعاون الإيجابي معهم في تفاعلات الحياة اليومية(.)[1]

ثم المسؤولية المهنية التي تؤسس لالتزام الفرد بتجويد معرفته المهنية، واحترام أخلاقيات المهنة التي يمارسها، وعدم استغلالها لتحقيق مكاسب شخصية، واحترام وقت العمل، والعمل الدائم على رفع شأن مهنته وعمله. ثم أخيراً المسؤولية المشتركة التي تؤسس لأخلاقيات عامة تحكم سلوك الأطراف المختلفة الفاعلة في حياة المجتمع (نخبة الدولة القطاع الخاص المجتمع المدني المنظمات السياسية السلطات الثلاث المؤسسات الخدمية...إلخ).

وتتأسس المسؤولية الاجتماعية على مبادئ أخلاقية عامة كالالتزام بالقانون والشرعية والنزاهة والشفافية والنشاطية والمبادأة والابتعاد عن جني المكاسب الفردية والابتعاد عن الفساد والانحراف بكل صوره. وتبنى كل هذه المبادئ الأخلاقية في ضمائر الأفراد وفي مكنون ذواتهم وعقولهم. ويمكن القول إجمالاً إن تقدم الشعوب، ونهضتها يعتمد اعتماداً كبيراً على نمو وازدهار هذا الشعور العميق بالمسؤولية الأخلاقية.[2]

ان الهدف من المسؤولية الاجتماعية هو الارتقاء بالمجتمع افراداً وجماعات لإقامة حياة طيبة وذلك لن يتحقق الا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من اجل المصلحة العامة، ليس فقط الافراد والجماعات انما هذا التكاتف يشمل المؤسسات والمنظمات والمفاصل كافة.

حيث يعد اداء المسؤولية الاجتماعية واجب على كل مسلم لقوله تعالى ﴿ وقفوهم انهم مسئولون﴾[3]، فالمسلم لا يهدف منها الهدف المادي فقط وانما لكسب رضا الله سبحانه وتعالى اولاً ثم الاستفادة منها بما ينعكس في مجالات حياته اليومية ثانياً.[1]

[1] – زيدان بن عجير الحارثي، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، مصدر سابق، ص٦٦.

[2] –احمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، ١٧اكتوبر٢٠١٧، بوابة الاهرام، العدد٤٧٧٨٧، سنة ٢٠١٧،
www.gate.ahram.org

[3] –سورة الصافات: اية (٢٤)

كما ان المسؤولية الاجتماعية ليست وليدة اليوم بل هي ثقافة اصيلة في الاسلام مثلما حثنا عليها نبينا محمد (ص) بقوله: (كلكم راع وكلم مسؤول عن رعيته).

تكون المسؤولية الاجتماعية على عدة انواع:

١. المسؤولية الاجتماعية الاخلاقية.
٢. المسؤولية الاجتماعية التعليمية.
٣. المسؤولية الاجتماعية الدينية.
٤. المسؤولية الاجتماعية المهنية.
٥. المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية.
٦. المسؤولية الاجتماعية السياسية.
٧. المسؤولية الاجتماعية الثقافية.
٨. المسؤولية الاجتماعية البيئية.[٢]

كما يمكن ملاحظة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع من خلال مسؤولية كل فرد نحو مجتمعه الذي يعيش فيه من حيث الالتزام بالقوانين والامتثال للأوامر وتعاون الافراد في المحافظة على البيئة ومساهمتهم في رفع الاقتصاد واصلاح المجتمع في شتى المجالات.

وان مفهوم المسؤولية الاجتماعية أعمق واشمل من كونه القيام بأعمال تطوعية او مساعدة الاخرين او التبرع بالمال للجمعيات او للأفراد بل هو منهج او سلوك ينتهجه الفرد او المنظمة في سبيل القيام بواجبته اتجاه نفسه وتجاه المجتمع الذي ينتمي اليه بكل مكوناته فهو ممارسة المواطنة الحقة.

[١]- احمد محي خلف صقر، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي دراسة تحليلية مقارنة بين الفكر الاسلامي والوضعي مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٩، ص٩.

[٢]- معهد التميز المستدام، مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ٢٨مايو٢٠٢٣، www.tamayuz.ae

فهي وعي لكل شخص يقوم بواجباته تجاه المجتمع والصالح العام ويتحمل نتائجها لتعود عليه في صورة حقوق تستفاد منها هذه الاجيال وللحفاظ على حق الاجيال القادمة(.[1]

النتائج:

١- ترابط المواطنة بالمسؤولية الاجتماعية وقد تبين أن المواطنة الحقيقية لا تكتمل دون شعور الفرد بالمسؤولية تجاه مجتمعه ومحيطه.

٢- أهمية الوعي المجتمعي من خلال ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يؤدي إلى تماسك المجتمع واستقراره ونموه.

٣- دور المؤسسات التربوية والإعلامية من خلال ما يتضح أن المدرسة، الأسرة، ووسائل الإعلام تلعب دوراً جوهريًا في غرس قيم المواطنة الإيجابية والمسؤولية المجتمعية لدى الأفراد، خصوصاً الشباب.

٤- تأثير المسؤولية الاجتماعية على التنمية من خلال المشاركة المجتمعية والتطوع يساهمان في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر والمشكلات الاجتماعية.

٥- تحديات أمام المواطنة الفعالة وقد لوحظ وجود بعض المعوقات مثل ضعف الوعي، غياب القدوة، أو اللامبالاة، مما يتطلب جهوداً مركزة لمعالجتها.

٦- الإيجابية في المجتمعات المسؤولة ويتجلى بأن المجتمعات التي يتحلى أفرادها بالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة تشهد معدلات أعلى من الأمن والاستقرار والرفاه.

٧- الحاجة إلى التكامل بين الأفراد والمؤسسات من خلال تعزيز المواطنة يتطلب شراكة حقيقية بين المواطن، الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني

[1]- احمد محي خلف صقر، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي دراسة تحليلية مقارنة بين الفكر الاسلامي والوضعي مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات، مصدر سابق، ص٩٩.

٨- العمل التطوعي بوصفه مظهراً عملياً للمواطنة وقد تبيّن أن التطوع من أهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية، ويساهم في بناء الشخصية الإيجابية والتكافل المجتمعي.

٩- تأثير القدوة في ترسيخ القيم من خلال وجود نماذج إيجابية في المجتمع (مثل معلمين، قادة، إعلاميين) يساهم بشكل كبير في ترسيخ المواطنة الفعالة.

١٠- الإهمال في ترسيخ القيم منذ الصغر يؤدي لضعف في الانتماء لاحقًا وقد كشفت ملاحظات تربوية أن غياب التربية المبكرة على مفاهيم المواطنة قد يؤدي إلى اللامبالاة أو السلوك السلبي في المستقبل.

١١- العدالة الاجتماعية شرط لتعزيز المواطنة وقد يشعر المواطنون بالمسؤولية والولاء أكثر عندما تكون هناك عدالة في توزيع الفرص والخدمات، ومحاربة الفساد.

١٢- وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون سلاحًا ذا حدين وقد تساهم في نشر الوعي بقضايا الوطن، ولكنها في بعض الأحيان تنشر الشائعات أو تغذي الانقسام إذا استُخدمت بشكل خاطئ.

١٣- الحاجة لتحديث مناهج التعليم لغرس قيم المواطنة الحديثة اذ ان المناهج التقليدية لم تعد كافية؛ يجب أن تتضمن تجارب عملية، وأنشطة، ومهارات تعزز من حس المواطنة والمسؤولية

المصادر

١. – أشوالد أشبنغلر، تدهور الحضارة العربية، ترجمة أحمد الشيباني، الجزء الثاني دار، مكتبة الحياة ،بيروت.

2. Gullies Gould. Willyam L. Kolb , Dictionary of The Social Sciences , IN New York

٣. احمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، ١٧اكتوبر٢٠١٧، بوابة الاهرام، العدد٤٧٧٨٧، سنة ٢٠١٧،www.gate.ahram.org

٤. احمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الأثرية و المصدر التاريخية ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ.

٥. احمد محي خلف صقر، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي دراسة تحليلية مقارنة بين الفكر الاسلامي والوضعي مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٩.

٦. احمد يوسف سعد، مفهوم وقضايا المواطنة بين منهجيات التمكين ومتويات التعبئة، مجلة عالم التربية، العدد (٨) القاهرة، ٢٠٠٢.

٧. أمل ميخائيل ، بلاد الرافدين ، تاريخ الإمبراطوريات السامية في بابل أشور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،بدون طبعة، طرابلس،لبنان ،٢٠٠٨.

٨. اوليد شهيب، سليمان نايف الزبيدي ، التربية على حقوق الإنسان ،الطبعة الأولى ، مطبعة الأحمد للطباعة ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

٩. ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، ٢٠٠١، عمان.

١٠. جهينة سلطان العيسى ، موجز تاريخ الفكر الاجتماعي ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

١١. حافظ سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات، الجيزة، السعودية، ٢٠٠٧.

١٢. رشيد، عبد الصاحب حميد، الدكتور، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية بالمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت تموز/ يوليو،٢٠٠٦،.

١٣. روبرت أية. دال ، الديمقراطية ونقادها ، ترجمة نمير عباس مظفر ، مراجعة الدكتور فاروق منصور ، دار الفارس للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى البتراء ، الأردن ، ١٩٩٥.

١٤. زيدان بن عجير الحارثي، واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠١.

١٥. سمر مرقس، المواطنة والتغيير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٦. سيد عثمان، المسؤولية الاجتماعية دراسة نفسية اجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٧. السيد فاضل ، الوطن ، الوطنية في الاسلام ، المعهد ، مجلة ثقافية ، يصدر عن معهد الدراسات العربية الاسلامية ، لندن ، العدد ٣٠ ، رجب ١٤٣٣هـ ، تشرين الأول ، ٢٠٠١ ،

١٨. السيد محمد باقر الصدر، موجز أصول الدين (المرسل، الرسول، الرسالة)، ٢٠٠١.

١٩. طاهر محسن منصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٥.

٢٠. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، والوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الشؤون الثقافية ، ج١، ط٢، بغداد ، ١٩٨٦.

٢١. عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، ج١، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الأولى.

٢٢. عبد اللطيف عبد الحميد ، علم الاجتماع الحضري، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الماجستير- قسم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العام الدراسي٢٠٠٧- ٢٠٠٨م.

٢٣. عبد الوهاب عبد المجيد رشيد ، التحدي الديمقراطي في العراق ، الدراسات التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية.

٢٤. لفتة خليل مخيف، دور العامل الديني في بقاء اللحمة الوطنية ،دراسات دولية ، تصدر عن مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، شباط ،٢٠٠٤.

٢٥. لويسيان فيفر " الأرض والتطور البشري " ، ترجمة السيد غلاب ، دار المطبوعات الجديدة ، مصر، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢٦. محمد إبراهيم الحسان، المواطنة وتطبيقاتها في السعودية، دار الشبل للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٠.

٢٧. محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩،.

٢٨. محمد جودت ناصر، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل، دار جامعة دمشق، ٢٠١٣.

٢٩. محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٠. محمد شاكر الشريف، بين الشورى والديموقراطية، مجلة البيان، ٢١مايو٢٠١٣،

٣١. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦،

٣٢. محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقراطية في العراق، دار زيد، الطبعة الاولى، لندن، شباط / فبراير، ١٩٩٤.

٣٣.مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، مكتبة الانجلو، ١٩٧٥ ، ص٢٢٣ .

٣٤. معهد التميز المستدام، مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ٢٨مايو٢٠٢٣،www.tamayuz.ae

٣٥. منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وافاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٤.

٣٦. منى يوسف سلامة، استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية لدى شباب المدارس الثانوية والجامعات، المجلة الاجتماعية القومية، العدد (٢)، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٧.مهى يحيى و أ. محمد العجاتي و١٠ اخرون، المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة هيفوس، روافد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة٢٠١٥.

٣٨.اليحيى، فرحان، أزمة المواطنة في شعر الجواهري، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،٢٠٠١.